الأمم المتحدة S/PV.7255

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٥٥**

الجمعة، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١١/٥٠

نيويورك

الرئيس	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيد دي أنتونيو
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيد بلِس
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي-آه
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد كاي وي منغ
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دَن

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1452092 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذِن لي بأن أُدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز مؤخرا في عملية الانتقال السياسي في اليمن، تمشيا مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ، بما في ذلك الاجتماع الذي عقدته في ١١ آب/أغسطس الهيئة الوطنية لمراقبة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني. وبرنامج الإصلاح الاقتصادي. ويؤيد مجلس الأمن الرئيس عبد ربه منصور هادي في جهوده لمعالجة شواغل جميع الأطراف في إطار مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ويحث السلطات اليمنية على التعجيل بعملية الإصلاحات، بما فيها إصلاح الجيش والقطاع الأمني.

”ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف في اليمن على الالتزام بتسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، ونبذ اللجوء إلى أعمال العنف لتحقيق مآرب سياسية، والامتناع عن الاستفزازات، والامتثال التام للقرارين ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢) و ٢١٤٠ (٢٠١٤). وعلاوة على ذلك، يدعو مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التدخل الخارجي الذي يهدف إلى إثارة النزاعات وزعزعة الاستقرار، وإلى دعم عملية الانتقال السياسي عوضا عن ذلك.

”ويلاحظ أعضاء مجلس الأمن مع القلق أن الحوثيين وأطرافا أخرى يواصلون إذكاء نار الصراع في شمال اليمن في محاولة لعرقلة عملية الانتقال السياسي. ويشير مجلس الأمن إلى أن القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) تضمن تدابير جزاءات محددة الهدف ضد الكيانات أو الأفراد الذين يشاركون في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال. ويعرب مجلس الأمن عن دعمه للجهود التي يبذلها فريق الخبراء في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بتنفيذ هذه التدابير، ولا سيما الحوادث التي تقوض عملية الانتقال السياسي.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة الأمنية في اليمن في ضوء الأعمال التي نفذها الحوثيون، بزعامة عبد الملك الحوثي، ومن يدعمونهم لتقويض عملية الانتقال السياسي والأمن في اليمن. ومن ضمن هذه الأعمال تصعيد حملة الحوثيين لإسقاط الحكومة وإقامة مخيمات في صنعاء وحولها والسعي للحلول محل سلطة الدولة بإقامة نقاط تفتيش على الطرق الاستراتيجية المؤدية إلى صنعاء، بالإضافة إلى القتال الجاري في الجوف. ويدعو مجلس الأمن جميع الجماعات المسلحة إلى الامتناع عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى تفاقم هذا الوضع الهش أصلا.

”ويدين مجلس الأمن أعمال قوات الحوثيين بقيادة عبد الله يحيى الحكيم (أبو علي الحكيم)، التي اجتاحت عمران، بما في ذلك مقر لواء الجيش اليمني يوم ٨ تموز/يوليه.

”ويدعو مجلس الأمن الحوثيين إلى سحب قواتهم من عمران وإعادتها إلى سيطرة الحكومة اليمنية؛ ووقف جميع أعمال القتال ضد الحكومة اليمنية في الجوف؛ وإزالة المعسكرات وتفكيك نقاط التفتيش التي أقاموها في صنعاء وحولها.

”ويدين مجلس الأمن تزايد عدد الهجمات التي ينفذها أو يمولها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، ويعرب عن عزمه على التصدي لهذا التهديد وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك أحكام قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني السارية المفعول، وفي هذا الصدد عن طريق نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة الذي تديره اللجنة المنشأة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، ويعيد تأكيد استعداده، في إطار النظام المذكور أعلاه، لفرض جزاءات على مزيد من الجماعات والمؤسسات والكيانات والأفراد الذين لم يقطعوا جميع صلاتهم بتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى وضع مشروع أولي للدستور يُعرض على السلطات الوطنية لاستعراضه في الوقت المناسب، من أجل تنظيم استفتاء شعبي على الدستور دون تأخير لا مبرر له.

”ويكرر مجلس الأمن دعوته إلى إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ونزيهة، وفقا للمعايير الدولية، في الادعاءات المتعلقة بوقوع أعمال انتهاك وامتهان لحقوق الإنسان، تمشيا مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ. ويشير مجلس الأمن إلى ما أورده في قراره ٢١٤٠ (٢٠١٤) بشأن التعجيل باعتماد قانون للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

”ويلاحظ مجلس الأمن التحديات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية الضخمة التي يواجهها اليمن، والتي ما زال كثير من اليمنيين بسببها في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويؤكد من جديد الحاجة إلى التعجيل بالإصلاحات الاقتصادية التي تشكل جزءا ضروريا من مساعي تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ومكافحة الفقر ومعالجة الآثار الإنسانية الملازمة للأزمة معالجة مستدامة. ويشجع حكومة اليمن على التعجيل بتنفيذ خططها الرامية إلى تحسين الرعاية الاجتماعية، كما يحث المجتمع الدولي على دعم خطة الاستجابة الإنسانية التي ما زالت تعاني من نقص التمويل. ويحث المجلس أيضا جميع الأطراف على تيسير وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية في ظروف آمنة ودون عوائق. كما يؤكد مجددا ضرورة كفالة جميع الأطراف سلامة المدنيين، بمن فيهم المدنيون الذين يتلقون المساعدة، فضلا عن ضرورة كفالة أمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

”ويظل مجلس الأمن يراقب عن كثب الحالة في اليمن وسيواصل عن كثب متابعة الخطوات التالية نحو تحقيق الانتقال السياسي السلمي. ويرحب المجلس في هذا الصدد بالجهود المستمرة والمنسقة التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي و ”مجموعة السفراء العشرة“، وبالمساعي الحميدة للأمين العام بما فيها ما يُبذل عن طريق المستشار الخاص جمال بنعمر وعموم السلك الدبلوماسي، وبالاجتماع المقبل لأصدقاء اليمن المقرر عقده في نيويورك يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة مواصلة الدعم الدولي لعملية

الانتقال السياسي في اليمن، بما في ذلك عن طريق الوفاء بما أعلنته الجهات المانحة من التزامات بدعم اليمن.‘‘

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2014/18.

وأعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد بحاح (اليمن): في البداية، أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم الكريمة لنا للمشاركة في هذه الجلسة لأقرار البيان الرئيس S/PRST/2014/18 بشأن الأوضاع في الجمهورية اليمنية.

مرة أخرى، يتحدث مجلس الأمن الدولي بصوت موحد لدعم العملية السياسية الجارية في اليمن في ضوء المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومرة أخرى يؤكد المجلس على البنود الواضحة وغير القابلة للبس والواردة في قراره ٢١٤٠ (٢٠١٤)، الذي يحذر كافة الأفراد والكيانات للتوقف عن جهودها لعرقلة المسار الوطني نحو التغيير السلمي في اليمن، وتأكيده على اتخاذ خطوات عقابية ضد معيقي التسوية السياسية.

إن موقف جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن كان وما يزال مثالا للموقف الدولي المسؤول والداعم لتطلعات الشعب اليمني في إحداث التغيير السلمي وبناء دولته الاتحادية القائمة على احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وحقوق المرأة، كما أبرزتها مخرجات الحوار الوطني الشامل التي أجمعت عليها كافة مكونات الشعب اليمني. إن التعاون بين مجلس الأمن وبقية هيئات الأمم المتحدة مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية شكل نموذجا لنجاح المساعي الدولية والإقليمية لحل حالات بؤر التراع. وفي هذا الخصوص، لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر إلى معالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد جمال بنعمر، المستشار الخاص، وبقية العاملين في مكتبه في صنعاء وفي نيويورك، وكافة ممثلي الأمم المتحدة في اليمن وسفارات الدول العشر وبقية أعضاء السلك الدبلوماسي الفاعل في صنعاء.

إن القيادة السياسية، ممثلة في فخامة الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي، في الوقت الذي تؤكد فيه سعيها الجاد لمواصلة السير في طريق التغيير السلمي والتوافق الوطني لاستكمال مهام المرحلة الانتقالية والمتمثلة في الانتهاء قريبا من تقديم مسودة الدستور إلى الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني والتحضير الجيد للاستفتاء عليه والانتقال إلى مرحلة الانتخابات العامة. وفي الوقت الذي تعمل فيه على معالجة الأوضاع المعيشية والإنسانية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها اليمن وتعمل في ظروف قاسية وموارد محدودة لاستكمال جهودها العسكرية والأمنية لمواجهة التطرف والإرهاب، فإنها تمد يدها إلى الجميع لمواصلة السير معا في طريق الحوار وتنفيذ مخرجاته التي أجمع عليها كافة مكونات الشعب اليمني، بمن فيهم الأخوة أنصار الله، الحوثيون، الذين يدعوهم مجلس الأمن اليوم إلى الوقوف وقفة صدق مع الوطن ومع نتائج الحوار الوطني، الذي كانوا شركاء فاعلين فيه، والعودة عن سياسة الاستقواء وفرض واقع جديد عبر فوهات البنادق والحروب التي دمرت اليمن خلال الـ ٥٠ عاما الماضية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.